

جمعية المخترعين الإماراتية  
UAE Inventors Association



## النظام الأساسي

جمعية المخترعين الإماراتية

المشهرة بالقرار الوزاري رقم (304) لسنة 2019

بتاريخ: 22 أكتوبر 2019م والمقيدة تحت رقم: (196)

بسجلات إدارة الجمعيات ذات النفع العام

بوزارة تنمية المجتمع

## تعريف

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة.

الوزارة: وزارة تنمية المجتمع.

الوزير: وزير تنمية المجتمع.

السلطة المحلية: السلطة المحلية المختصة بشؤون الجمعيات ذات النفع العام والتي يقع في دائرة اختصاصها مقر الجمعية أو أي فرع من فروعها فيما تتعلق بنشاط هذا الفرع.

القانون: القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام وتعديلاته بالمرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 2020.

الجمعية: جمعية ذات النفع العام.

النظام: النظام الأساسي لجمعية المخترعين الإماراتية.

المجلس: مجلس إدارة جمعية المخترعين الإماراتية.

## الباب الأول

اسم الجمعية ومقرها ونطاق عملها وأهدافها

### مادة (1)

إنه في يوم الأربعاء الموافق: 24/05/2017 ميلادية، اتفق الموقعون على النظام الأساسي للجمعية ومن ينضم إليهم على تأسيس:

جمعية نفع عام باسم: جمعية المخترعين الإماراتية.

مقرها الرئيسي إمارة: دبي.

ونطاق عملها الجغرافي: دولة الامارات العربية المتحدة.

وذلك طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام وتعديلاته.



## مادة (2)

### أهداف الجمعية

- 1- تعزيز العمل التطوعي في مجال الإختراع .
- 2- نشر وعي الإختراع والمعرفة ودعم القدرات الوطنية فيها .
- 3- الإرتقاء بالمخترعين من الناحية الفنية و تطور مهاراتهم من خلال إقامة الدورات المتخصصة والمؤتمرات والمعارض والمقلتيات ذات الصلة .
- 4- توفير كافة السبل للمخترعين لإبراز إختراعاتهم ودعمهم إعلامياً وفنياً وقانونياً .
- 5- التركيز على دور المخترع في المجتمع وجعله مثلاً يحتذى به .
- 6- السعي لإيجاد رواد من الشباب المخترعفي كافة المجالات .
- 7- إنشاء سجل وطني وجوائز في مجال الإختراعات المختلفة .
- 8- دعم برامج إعداد وتطوير وتدريب الكوادر المتخصصة في مجال الاختراعات .
- 9- تنمية وإستثمار الاختراعات بذاتها أو بالمشاركة مع الآخرين .
- 10- تقديم المشورة للجهات الحكومية و غير الحكومية في مجالات الاختراعات .
- 11- إصدار المواد الإعلامية المتخصصة لنشر المعرفة والوعي في مجال الإختراع .
- 12- تبني برامج علمية متخصصة لتأهيل الشباب ليصلوا إلى اختراعات تفيد البشرية .
- 13- التعاون مع المؤسسات التعليمية والجهات ذات العلاقة والهيئات الرسمية الأخرى ،
- 14- تمثيل المخترعين الإماراتيين في المحافل الدولية وذلك بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الوزارة.

## مادة (3)

تلتزم الجمعية بأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام وتعديلاته، وبما تصدره الوزارة والسلطة المحلية من قرارات تنظيمية في هذا المجال وبكافة القوانين واللوائح المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة.



#### مادة (4)

يجوز للجمعية :

- 1- التمثيل في المشاركات خارج الدولة كالمؤتمرات أو الندوات أو الاجتماعات أو اللقاءات وذلك بعد موافقة الوزارة، وعلى الوزارة أو السلطة المحلية الرد على طلب الموافقة خلال خمسة عشر يوم، ويعتبر عدم الرد على الطلب بمثابة رفض له.
- 2- الانتساب أو الاشتراك أو الانضمام أو التعامل أو ممارسة أية أنشطة مع أية جمعية أو هيئة مقرها خارج الدولة وذلك بعد موافقة السلطة المحلية والترخيص لها بذلك من الوزارة.
- 3- عقد مؤتمرات أو ندوات أو لقاءات أو فعاليات، التي يشارك فيها أشخاص من خارج الدولة وذلك بعد موافقة السلطة المحلية وتصريح الوزارة.

#### مادة (5)

للوزارة بالتنسيق مع السلطة المحلية حق الإشراف على برامج الجمعية ومشروعاتها في نطاق أغراضها المحددة في نظامها الأساسي.

#### مادة (6)

لايجوز للجمعية الخروج عن الأغراض المحددة في نظامها الأساسي، ويحظر عليها وعلى أعضائها التدخل في السياسة أو الأمور التي تمس أمن الدولة ونظام الحكم فيها أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية وتلتزم بكافة القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة وما تصدره الوزارة والسلطة المحلية من قرارات وتعاميم في هذا الشأن.



## الباب الثاني

### العضوية

#### مادة (7)

#### أنواع وشروط العضوية:-

##### أ- العضوية العاملة

هم الأعضاء المؤسسون وكل من ينضم إلى الجمعية وتنطبق عليهم الشروط التالية:-

1. أن يكون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (ما لم يتم استثناءه سنداً لأحكام القانون).
2. ألا يقل عمر العضو عن ثمانية عشرة سنة ميلادية.
3. أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
4. ألا يكون قد صدر ضده حكم في جريمة مقيدة للحرية أو مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكون قد رد إليه اعتباره.

##### ب- العضوية المنتسبة

هم الأعضاء المقيمين في الدولة الذين تنطبق عليهم شروط العضوية العاملة وفقاً لأحكام القانون باستثناء شرط التمتع بجنسية الدولة.

##### ج- العضوية الفخرية

هم من يرى مجلس الإدارة منحهم هذه العضوية من بين ذوي المكانة والرأي ممن أدوا خدمات جليلة للدولة أو للجمعية أو ممن لهم نشاط مرموق في ميدان الخدمات العامة والعمل التطوعي.

#### مادة (8)

#### حقوق الأعضاء

##### أ- الأعضاء العاملون

1. الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس الإدارة.

2. الاقتراع والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية.

3. ممارسة مختلف الأنشطة المتاحة والانتفاع بممتلكات الجمعية

وفقاً للقرارات واللوائح التنظيمية للجمعية.



## ب- الأعضاء المنتسبون

1. حضور اجتماعات الجمعية العمومية.
2. ممارسة مختلف الأنشطة المتاحة والانتفاع بممتلكات الجمعية وفقاً للقرارات واللوائح التنظيمية للجمعية.

### مادة (9)

#### واجبات الأعضاء

1. العمل على تحقيق أهداف الجمعية وتجنب كل ما يضر بالغير أو بكيان الجمعية أو يسيء إلى سمعتها.
2. الالتزام بنظام الجمعية الأساسي واللوائح الداخلية وقرارات مجلس الإدارة وتنبهه المجلس بأية مخالفة.
3. الالتزام بدفع الاشتراكات المقررة لعضوية الجمعية سنوياً.
4. التعاون مع مجلس الإدارة وتنفيذ ما يكلفه به من مهام.

### مادة (10)

#### طلب العضوية

يقدم طلب العضوية إلى أمين سر الجمعية على الاستمارة المخصصة لذلك ويبت مجلس الإدارة في هذا الطلب في أول اجتماع دوري له على أن تتضمن الاستمارة جميع البيانات الأساسية لطالب العضوية ويرفق بها التالي:-

- صورة من جواز السفر وخلاصة القيد أو بطاقة الهوية.
- عدد (2) صورة شخصية.
- صورة من المؤهل العلمي (إن وجد).

### مادة (11)

يخطر طالب العضوية بقرار مجلس الإدارة بشأن عضويته، في حالة الموافقة على الطلب عليه سداد رسوم

الاشتراك خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره، وفي حالة الرفض يتم إعلامه بالأسباب مع إعادة كافة المرفقات التي نصت عليها المادة (10) من هذا النظام، ويحق له في هذه الحالة أن يرفع الطلب



إلى الجمعية العمومية للنظر في طلبه في أول اجتماع عادي لها ويجوز لطالب العضوية التظلم للوزارة أو السلطة المحلية.

## مادة (12)

تسقط العضوية في الحالات التالية:

- 1- الوفاة.
  - 2- الانسحاب من عضوية الجمعية.
- يقوم مجلس الإدارة برفع توصية للجمعية العمومية العادية بإسقاط العضوية عن العضو في الحالات التالية:-

- أ. إذا أتى عملاً من شأنه أن يلحق ضرراً مادياً أو أدبياً بالجمعية.
  - ب. إذا استغل العضو إنضمامه للجمعية لغرض شخصي أو لغرض يتعارض مع أهداف ومصالح الجمعية.
  - ج. إذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة (7) من هذا النظام.
  - د. إذا أخل بأحد بنود المادة (9) من هذا النظام.
  - هـ. إذا لم يلتزم العضو بسداد الاشتراكات المقررة لعضوية الجمعية لمدة سنتين متتاليتين مع ضرورة إخطاره مرتين على الأقل خلال السنة الواحدة بشرط توثيق الإخطار.
- ويجوز لمجلس الإدارة بدلاً من إسقاط العضوية عن العضو أن يتخذ قراراً بتجميد العضوية لفترة يحددها قرار التجميد على أن لا تزيد المدة عن سنة ميلادية.

## الباب الثالث

### الجمعية العمومية

## مادة (13)

تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين المستوفين لشروط وواجبات العضوية والذين أمضوا



في عضوية الجمعية ثلاثة أشهر على الأقل قبل موعد انعقادها، ويستثنى الاجتماع الأول للجمعية العمومية من شرط الثلاثة أشهر،

على أن يتم تحديد موعد اجتماع الجمعيات العمومية العادية وغير العادية بالتنسيق مع السلطة المحلية قبل موعد انعقادها بعشرون (20) يوماً على الأقل.

على أن توفد الوزارة والسلطة المحلية من يمثلهما في اجتماعات الجمعية العمومية.

#### مادة (14)

لا يجوز دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد إذا نقص عدد أعضاء الجمعية العاملين المستوفيين لشروط وواجبات العضوية عن عدد (20) عضو أو عدد مساوي لعدد الأعضاء المؤسسين للجمعية.

#### مادة (15)

يجوز لعضو الجمعية أن ينيب عنه عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية بتفويض كتابي معتمداً من مجلس إدارة الجمعية، ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد خلال الاجتماع.

#### مادة (16)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعها العادي مرة واحدة في السنة وفي موعد يحدده مجلس الإدارة خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية وتوجه الدعوة إلى الأعضاء قبل الموعد المحدد بـ (15) خمسة عشر يوماً على الأقل ويبين فيها زمن ومكان الاجتماع ويرفق بالدعوة جدول الأعمال وتتم الدعوة بأي طريقة من طرق الاعلان شريطة العلم بها.

#### مادة (17)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً غير عادياً بناء على طلب مسبب من الوزارة أو السلطة المحلية، أو مجلس الإدارة، أو ما يساوي أو يزيد عن ربع الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية بشرط أن يكون الغرض من الاجتماع محددًا وتوجه الدعوة من قبل مجلس الإدارة قبل موعد الاجتماع بـ

(15) خمسة عشر يوماً على الأقل مرفقاً بها جدول الأعمال.





### مادة (18)

لايجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تنظر في مسائل غير مدرجة في جدول الأعمال.

### مادة (19)

مع مراعاة ماجاء في المادة (14/13) يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عدد الأعضاء العاملين المستوفين لشروط وواجبات العضوية، فإذا لم يتوافر النصاب القانوني في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع الى موعد آخر على ألا تقل فترة التأجيل عن (15) خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن (30) ثلاثين يوماً ويصبح الاجتماع الثاني صحيحاً بحضور أي عدد من الأعضاء العاملين المستوفين لشروط وواجبات العضوية.

### مادة (20)

يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحاً إذا حضره ما لا يقل عن ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين الذين لهم حق الحضور طبقاً للمادة (14/13) فإذا لم يتوافر النصاب القانوني في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر على ألا تقل فترة التأجيل عن (15) خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن (30) ثلاثين يوماً ويصبح الاجتماع الثاني حينئذٍ صحيحاً بحضور نصف عدد الاعضاء العاملين فإذا لم يكتمل النصاب القانوني وجبت الدعوة لاجتماع ثالث خلال مدة مماثلة لموعد الاجتماع الثاني ويكون الاجتماع الثالث حينئذٍ صحيحاً بحضور أي عدد من الأعضاء العاملين، وتصدر الجمعية العمومية قراراتها بأغلبية ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين الحاضرين.

### مادة (21)

إذا اجتمعت الجمعية العمومية وحالت ظروف دون إتمام جدول الأعمال ينهى الاجتماع، وتعتبر القرارات

التي اتخذت في هذا الاجتماع صحيحة، وتُحدد الجمعية العمومية

موعداً لاجتماع آخر لا يقل عن (15) خمسة عشر يوماً من موعد

الاجتماع الذي تم إنهائه للنظر في باقي الموضوعات المدرجة في جدول

الأعمال، على ان يقوم مجلس الإدارة بإخطار الأعضاء بموعد ومكان



الاجتماع. ويكون النصاب القانوني لصحة هذا الاجتماع هو نفس النصاب القانوني للاجتماع الذي تم إنهائه.

#### مادة (22)

إذا حالت ظروف القاهرة دون اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد وجب على مجلس الإدارة إخطار الوزارة والسلطة المحلية والأعضاء بذلك مع تحديد موعد الاجتماع الجديد وأسباب التأجيل، ولا يجوز إجراء أي تعديل في جدول الأعمال.

#### مادة (23)

إذا بدأ اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً فلا يؤثر في صحة القرارات التي تتخذ انسحاب أي عدد من الأعضاء على ألا يقل عدد الموجودين عن (½) نصف عدد الحاضرين.

#### مادة (24)

#### اختصاصات الجمعية العمومية العادية:

- 1- التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية السابق.
- 2- الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعماله في السنة المنتهية وبرامج النشاط وخطة العمل للعام الجديد.
- 3- اعتماد مشروع الميزانية للعام الجديد والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.
- 4- الاقتراحات المقدمة من الأعضاء في الموعد الذي يحدده النظام الأساسي للجمعية.
- 5- انتخاب مجلس الإدارة أو شغل المراكز الشاغرة.
- 6- اختيار مدقق الحسابات وتحديد مكافأته.
- 7- ما يستجد من أعمال.
- 8- اسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء الجمعية وفقاً للمادة (12) من هذا النظام.
- 9- منح رئاسة الجمعية الفخرية لمن يرى فيه الكفاءة على تحقيق أهداف الجمعية.



## مادة (25)

### اختصاصات الجمعية العمومية غير العادية:

- 1- البت في الاستقالات المقدمة من كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الإستقالة الإخلال بالنصاب القانوني للمجلس.
- 2- اسقاط العضوية عن واحد أو أكثر من أعضاء المجلس.
- 3- شغل المراكز الشاغرة إذا كان ذلك ضرورياً للحفاظ على النصاب القانوني للمجلس.
- 4- اقتراح اندماج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة لها في الأغراض ويعتبر اقتراح الاندماج بمثابة طلب انضمام توافق عليه الجمعية العمومية غير العادية للجمعية المراد الاندماج فيها بإجراءات مماثلة ويجب أن يتضمن قرار الموافقة على الاندماج إجراءات التنفيذ وأثاره.
- 5- إبطال أي قرار من قرارات مجلس الإدارة.
- 6- تعديل النظام الأساسي للجمعية بعد موافقة الوزارة بالتنسيق مع السلطة المحلية ويتعين الرد على طلب التعديل خلال (30) ثلاثين يوماً من تقديمه، وإلا اعتبر عدم الرد بمثابة رفض للطلب.
- 7- تصفية الجمعية تصفية اختيارية.
- 8- أية أمور عاجلة ومؤثرة على سير العمل بالجمعية تستوجب دعوة الجمعية العمومية.

## مادة (26)

في حالة قبول استقالة مجلس الإدارة أو حله من قبل الجمعية العمومية غير العاديه تقوم الجمعية العمومية في ذات الاجتماع بتشكيل لجنة مؤقتة مكونة من ( 5 ) خمسة أعضاء من بين أعضاء الجمعية العاملين للقيام بأعمال مجلس الإدارة وتحديد موعد لاجتماع الجمعية العمومية العادية لإجراء الانتخابات خلال ( 30 ) ثلاثين يوماً من ذلك الاجتماع.

## مادة (27)

تكون جميع قرارات الجمعية العمومية العادية وغير العادية علنية فيما عدا انتخاب مجلس الإدارة فيكون بالتصويت السري، ويجوز بعد موافقة الجمعية العمومية العادية أو غير العادية التصويت على أي قرار بطريقة سرية.



## الباب الرابع

### مجلس الإدارة

#### مادة (28)

يدير شؤون الجمعية مجلس إدارة مكون من (5) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها العاملين لمدة (4) أربعة سنوات ويجوز إعادة ترشحهم لعضوية مجلس الإدارة لفترات أخرى.

#### مادة (29)

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة مايلي:-

1. أن يكون من الأعضاء العاملين (الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية).
2. ألا يقل سن العضو عن (21) سنة ميلادية عند انتخابه.

#### مادة (30)

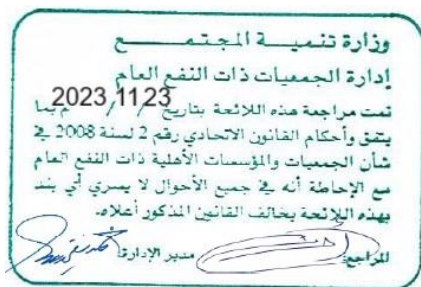
يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة وفقا لعدد الأصوات الحاصلين عليها، وفي حالة تساوى مرشحين أو أكثر في عدد الأصوات وكانوا في مجموعهم يشكلون زيادة على العدد المطلوب للمجلس، يعاد الانتخاب بينهم لتحديد الفائز بعضوية المجلس، وإذا استمر التساوي تجرى بينهم القرعة لتحديد الفائز، مالم يتنازل أي الأعضاء للآخر.

#### مادة (31)

يحل العضوان الحاصلين على أعلى الأصوات بعد عدد أعضاء مجلس الإدارة كأعضاء إحتياط للمجلس وفي حال تساويهم في الأصوات يتم اجراء القرعة بينهما لتحديد عضو الاحتياط الاول.

#### مادة (32)

إذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة مساوياً لعدد أعضاء مجلس الإدارة أو لعدد المراكز الشاغرة يعلن فوز الأعضاء المرشحين بالتزكية دون الحاجة لإجراء انتخابات.



### مادة (33)

إذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة أقل من العدد المحدد في المادة (28) من هذا النظام ولا يقل عن (5) خمسة أعضاء يعلن فوز الأعضاء المرشحين بالتزكية دون الحاجة لإجراء انتخابات، ويُحسب النصاب القانوني لهذا المجلس بعدد الأعضاء الذين تم تزكيتهم على أن يتم شغل المراكز الشاغرة في المجلس في أول اجتماع تالٍ للجمعية العمومية.

إذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الإدارة أقل من (5) خمسة أعضاء، فعلى الإدارة المعنية رفع تقرير عن الجمعية للسلطة المحلية ويتم التنسيق مع الوزارة لإصدار قرار وزاري بإحدى القرارات التالية:-

- تعيين مجلس إدارة مؤقت من بين أعضاء الجمعية العاملين يتولى اختصاصات مجلس الإدارة المنتخب لمدة (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى ماثلة.
- دمج الجمعية في جمعية أخرى ماثلة لها في الأغراض.
- حل الجمعية.

### مادة (34)

ينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له:

- 1- رئيس مجلس الإدارة.
- 2- نائب الرئيس.
- 3- أمين السر.
- 4- أمين الصندوق.

وباقى المناصب الأخرى على أن يكون ذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخاب أعضاء المجلس.

### مادة (35)

يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية المحدد لإجراء الانتخاب ب (15) خمسة عشر يوماً على الأقل، ويقفل قبل موعد انعقادها (5) بخمسة أيام ويُحدد ذلك في خطاب

الدعوة، ويتم إخطار الوزارة والسلطة المحلية بأسماء المرشحين قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية (3) بثلاث أيام كحد أدنى.



### مادة (36)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية مجلس إدارة جمعية أخرى تستهدف تحقيق نشاط نوعي مماثل باستثناء عضوية الاتحاد.

### مادة (37)

يجوز للجمعية إصدار لائحة إدارية تحدد آلية صرف الحوافز لأعضاء الجمعية أو مكافأة مجلس الإدارة وغيرها من الأحكام التنظيمية، على أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية الغير عادية وبعد موافقة الوزارة والسلطة المحلية.

### مادة (38)

تسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة في الحالات التالية:-

- 1- الوفاة.
- 2- الاستقالة.
- 3- إذا تخلف عن اجتماعات مجلس الإدارة عدد (4) أربع مرات متتالية أو (6) ست مرات متقطعة خلال السنة بدون عذر كتابي مقبول من مجلس الإدارة.

### مادة (39)

إذا خلا أي منصب من المناصب المبينة في المادة (34) من هذا النظام لأي سبب، فعلى مجلس الإدارة تنصيب من يحل محله من أعضاء مجلس الإدارة خلال (7) سبعة أيام على الأكثر من تاريخ خلو هذا المنصب من الأعضاء الآخرين بالمجلس، على أن يتم إخطار الوزارة والسلطة المحلية بذلك.

### مادة (40)

إذا خلت بعض المقاعد في مجلس الإدارة لأي سبب فيتم شغلها من أعضاء الاحتياط فإن لم يوجد ولم يؤثر ذلك على نصاب المجلس يتم شغل المراكز الشاغرة في أول اجتماع للجمعية العمومية العادية.

أما إذا أدى ذلك إلى الإخلال بنصاب المجلس فيجب في هذه الحالة

تطبيق ما جاء في البند رقم (3) من المادة (25) من هذا النظام.



#### مادة (41)

إذا تقدم أكثر من (½) نصف أعضاء مجلس الإدارة باستقلالهم في وقت واحد لأي سبب من الأسباب، يجب دعوة الجمعية العمومية الغير عادية للانعقاد للبت في هذه الاستقالات وشغل المراكز الشاغرة.

#### مادة (42)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً مرة كل شهر على الأقل ولا يعتبر الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من (½) نصف الأعضاء من بينهم الرئيس أو نائبه، فإذا لم يكتمل العدد يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع، ويبين ذلك في الدعوة وتكون قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس أو نائب الرئيس في حال غيابه.

#### مادة (43)

يجوز لمجلس الإدارة دعوة غير أعضائه لحضور جلساته على أن يكون رأي المدعويين استشارياً ولا يحق للمدعويين من غير الأعضاء المشاركة في التصويت على مقررات مجلس الإدارة.

#### مادة (44)

##### اختصاصات مجلس الإدارة

- 1- إدارة الجمعية والإشراف على أنشطتها وإقرار العقود والاتفاقات.
- 2- تنفيذ قرارات الجمعية العمومية.
- 3- إصدار اللوائح الداخلية واتخاذ القرارات اللازمة التي تكفل حسن سير العمل في الجمعية.
- 4- بحث وقرار جميع المسائل الإدارية والمالية.
- 5- تشكيل اللجان الفرعية داخل الجمعية والبت فيما تقدمه هذه اللجان من توصيات.
- 6- اختيار الإداريين والمشرفين من بين أعضاء الجمعية لأوجه النشاط المختلفة.
- 7- تعيين الموظفين وتحديد مهامهم ورواتبهم ومتابعة أعمالهم، وتوقيع الجزاءات التأديبية بحقهم.
- 8- دعوة الجمعية العمومية لعقد اجتماعاتها العادية وغير العادية وتنفيذ قراراتها وبحث توصياتها.
- 9- بحث الشكاوى التي تقدم من أو ضد الأعضاء والبت فيها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.





- 10-دراسة التعديلات أو الإضافات على النظام الأساسي وعرضها على الجمعية العمومية غير العادية.
- 11-النظر في طلبات العضوية واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.
- 12-النظر في طلبات إعادة العضوية إلى الأعضاء الذين سقطت عضويتهم بسبب عدم سدادهم الاشتراكات، وذلك بعد سدادهم الاشتراكات المتأخرة عليهم.
- 13-إعداد التقرير السنوي وعرضه على الجمعية العمومية.
- 14-إعداد الحساب الختامي للجمعية عن السنة المالية المنتهية شاملاً حسابات الفروع، ومشروع الموازنة التقديرية للسنة القادمة.
- 15-تدقيق الحساب الختامي للجمعية من مدقق حسابات خارجي وعرضه على الجمعية العمومية مرفق به تقرير مراقب الحسابات.
- 16-منح العضوية الفخرية وفقاً للمادة (5) من القانون.

#### مادة (45)

##### اختصاصات رئيس مجلس ادارة الجمعية

- 1- يرأس اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.
- 2- تمثيل الجمعية أمام الجهات المختلفة والنطق باسمها.
- 3- التوقيع على الشيكات الصادرة باسم الجمعية.
- 4- توقيع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الجمعية بعد إقرارها من مجلس الإدارة.
- 5- أي أعمال يكلف بها من قبل الجمعية العمومية.

#### مادة (46)

##### اختصاصات نائب الرئيس

- 1- يمارس اختصاصات الرئيس في حالة غيابه أو بتكليف منه أو

قيام مانع لديه.

- 2- أي أعمال أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة.





## مادة (47)

### اختصاصات أمين السر

- 1- إعداد جدول أعمال مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- 2- تحديد المواضيع المراد بحثها في اجتماع مجلس الإدارة حسب أهميتها وإضافة الموضوعات التي يرى أعضاء المجلس إضافتها.
- 3- إعداد الدعوة واتخاذ الإجراءات اللازمة لاجتماع الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتحرير المحاضر الخاصة بها وتسجيلها في السجلات المعدة لذلك.
- 4- استلام الرسائل الخاصة بالجمعية والقيام بالرد عليها بعد عرضها على مجلس الإدارة.
- 5- الإشراف على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- 6- تنظيم الأعمال الكتابية والسجلات وحفظ المستندات.
- 7- رفع التقارير لمجلس الإدارة لبحثها.
- 8- تعميم القرارات التي يرى مجلس الإدارة تعميمها ونشرها في لوحة الإعلانات.
- 9- عرض طلبات العضوية على مجلس الإدارة.
- 10- إعداد التقرير السنوي ورفعها إلى مجلس الإدارة تمهيداً لعرضه على الجمعية العمومية.
- 11- حضور اللجان الفرعية.
- 12- أي أعمال أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة.



## مادة ( 48 )

### اختصاصات أمين الصندوق

- 1- الإشراف ومتابعة تحصيل الموارد المالية للجمعية.
- 2- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبنود الميزانية واللوائح الداخلية.
- 3- التوقيع مع الرئيس أو نائبه على الشيكات الصادرة باسم الجمعية.
- 4- الإشراف ومتابعة حسابات الجمعية وتنظيمها وحفظ جميع الأوراق والمستندات التي تتعلق بالشؤون المالية بعهدته بمقر الجمعية.
- 5- صرف رواتب الموظفين وقوائم المشتريات على مختلف أنواعها طبقاً للائحة الداخلية.
- 6- تقديم تقرير مالي كل شهر الى مجلس الإدارة.
- 7- التحقق من أوجه صرف السلفة المستديمة.
- 8- إعداد مشروع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية وإعداد مشروع الميزانية التقديرية للسنة المقبلة وعرضهما على مجلس الإدارة.
- 9- أي أعمال أخرى يكلف بها من قبل مجلس الادارة.

## مادة ( 49 )

يحدد مجلس الإدارة اختصاصات باقي المناصب في المجلس.

### الباب الخامس

### الشؤون المالية

## مادة ( 50 )

تبدأ السنة المالية للجمعية في الأول من يناير من كل عام وتنتهي في 31 ديسمبر ماعدا السنة الأولى فتبدأ من تاريخ الإشهار وتنتهي في آخر ديسمبر من نفس السنة.



## مادة (51)

تتكون الموارد المالية للجمعية من:

- 1- رسوم الاشتراك حسب نوع العضوية وفقاً للمادة (58) من هذا النظام الأساسي.
- 2- حصيله إيرادات الأنشطة والخدمات والاستثمارات.
- 3- التبرعات والهبات التي تتلقاها الجمعية طبقاً لأحكام القانون.
- 4- الإعانات الحكومية.
- 5- ما يمكن الحصول عليه من أوجه الإيرادات الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة ولا تتعارض مع أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام وتعديلاته.

## مادة (52)

تودع أموال الجمعية النقدية بأسمها لدى واحد أو أكثر من المصارف الوطنية في الدولة الذي يختاره مجلس الإدارة، ولا يتم التعامل من الحساب إلا بتوقيع الرئيس أو نائب الرئيس مع أمين الصندوق.

## مادة (53)

لا يجوز للجمعية أن تنفق أموالها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها.

## مادة (54)

أموال الجمعية بما فيها الاشتراكات والممتلكات الثابتة والمنقولة والتبرعات والهبات والإعانات ملكاً للجمعية وليس لأعضائها حق فيها، وليس للعضو المنسحب أو المفصول أي حق في هذه الأموال.

## مادة (55)

كل عضو يتسبب في ضياع أو إتلاف أي من ممتلكات الجمعية يكون ملزماً بدفع نفقات التعويض أو الإصلاحات التي يحددها مجلس الإدارة مع عدم الإخلال بحكم المادة (57) من القانون أو الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.



### مادة (56)

لا يجوز التصرف في أي من ممتلكات وموجودات الجمعية بالبيع أو الرهن أو التنازل أو الاستبدال إلا باقتراح من مجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العمومية، بما يحقق مصالح الجمعية.

### مادة (57)

يجب على أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات تجنب أي تضارب بين مصلحة الجمعية وأنشطتها ومصالحهم الشخصية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

### مادة (58)

تحدد رسوم اشتراكات العضوية كالتالي:

- رسم اشتراك العضو العامل (100) درهم سنوياً.
- رسم اشتراك العضو المنتسب (100) درهم سنوياً.

تعتبر رسوم الإشتراك عن سنة كاملة تبدأ في الأول من يناير من كل سنة وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة ماعدا السنة الأولى فتبدأ من تاريخ الإنضمام إلى الجمعية وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة.

### مادة (59)

تلتزم الجمعية العمومية في اجتماعها العادي بتعيين مدقق الحسابات الخارجي معتمد وفقاً للتشريعات السارية في الدولة وتحدد مكافأته ويختص مدقق الحسابات الخارجي بما يلي:-

- 1- الاطلاع على دفاتر وسجلات ومستندات الجمعية المالية والإدارية في أي وقت وله حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته وعليه التأكد من موجودات وممتلكات الجمعية والتزاماتها ويتعين على مجلس الإدارة أن يمكنه من كل ما تقدم.
- 2- في حالة عدم تمكنه من مباشرة مهمته فعليه أن يثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة لاتخاذ

إجراءات تمكنه فإذا لم يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة

لتسيير مهمته فعلى مدقق الحسابات إخطار الوزارة والسلطة المحلية بنسخة من التقرير.



- 3- التدقيق وفق النظام المالي الموحد للجمعيات ذات النفع العام المعتمد من الوزارة دون الاخلال بمعايير التدقيق والرقابة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- 4- التحقق من أرصدة الحسابات خارج الميزانية ( السلف ، الأمانات ، العهد ، ..... إلخ ) في نهاية السنة المالية للجمعية.
- 5- تقديم تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية إلى مجلس الإدارة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بـ ( 30 ) بثلاثين يوماً على الأقل مشفوعاً بتقرير منه يتضمن ملاحظاته على الحساب الختامي والميزانية، وعليه أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية ويتلو تقريره عن أعمال الجمعية ويدلي برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمدقق لحسابات الجمعية.
- 6- إذا قصر مدقق الحسابات في أداء واجباته فلمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.
- 7- يتعين على مجلس الإدارة عرض تقرير مدقق الحسابات الخارجي وما اتخذه المجلس من إجراءات على الجمعية العمومية.

#### مادة ( 60 )

على مجلس الإدارة تقديم نسخه من الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية القادمة إلى الوزارة والسلطة المحلية في موعد لا يتجاوز (15) خمسة عشر يوماً من اعتماد الجمعية العمومية.

#### مادة ( 61 )

يجوز لأمين الصندوق أن يحتفظ بمبلغ (5000) ألف درهم بصفة سلفة مستديمة للصرف منها في الحالات الطارئة.

#### مادة ( 62 )

يجب أن تحتفظ الجمعية في مقرها الرئيسي بالدفاتر والمستندات التالية:-

- 1- سجلات بأسماء الأعضاء وما يسددونه من اشتراكات.



- 2- دفاتر محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية.
- 3- دفاتر حسابات الإيرادات والمصروفات مدعمة بالمستندات المعتمدة.
- 4- سجل أصول وممتلكات الجمعية.
- 5- محررات الجمعية ومطبوعاتها.

#### مادة (63)

أموال الجمعية أموال عامة وتخضع لرقابة الوزارة والسلطة المحلية وذلك للتحقق من أوجه الإنفاق وسلامة توجيه مواردها المالية والعينية للأغراض والمشروعات التي تقوم بها الجمعية طبقاً لنظامها الأساسي، وللوزارة والسلطة المحلية في سبيل ذلك الإطلاع على دفاتر الجمعية وسجلاتها ومستنداتها.

#### مادة (64)

يجوز للجمعية قبول هبات أو وصايا أو إعانات أو جمع تبرعات وفقاً للقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2021 في شأن تنظيم التبرعات.

#### مادة (65)

لا يجوز للجمعية التبرع نقداً أو عيناً لأية جهة خارج الدولة إلا وفق التشريعات السارية في هذا الشأن.

#### الباب السادس

#### الفروع

#### مادة (66)

يجوز للجمعية أن تنشئ فروعاً ومراكز لها داخل الدولة، بعد موافقة الجمعية العمومية والحصول على الموافقة المبدئية من السلطة المحلية للإمارة التي ترغب الجمعية بفتح فرع فيها، وتقوم الجمعية بتقديم الطلب للوزارة والسلطة المحلية متضمناً النظام الأساسي للفروع التابعة للجمعية وتحدد طريقة تكوين

الفروع أو المراكز واختصاصاتها وإدارتها وغير ذلك من الأحكام، على أن يتم اعتماد ذلك النظام من قبل الوزارة والسلطة المحلية.



### مادة (67)

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين مسؤولية تضامنية أمام الوزارة والسلطة المحلية والجهات القضائية في الدولة عن أعمالهم.

### مادة (68)

يسري النظام الأساسي للجمعية على كافة الفروع والمراكز وتعتبر قرارات مجلس الإدارة ملزمة لها.

### مادة (69)

محركات ومطبوعات الجمعية وسندات القبض والصرف والبطاقات يجب أن تحمل اسم الجمعية وشعارها مع بيان مكان الفرع أو المركز.

## الباب السابع

### حل وتصفية ودمج الجمعية

### مادة (70)

مع مراعاة أحكام القانون يجوز للوزير إصدار قرار بحل وتصفية الجمعية، بناء على اقتراح من لجنة تشكل بقرار منه برئاسة وكيل الوزارة وعضوية أحد موظفيها وعضوين من السلطة المحلية وعضوين يختارهما الوزير في إحدى الحالات الآتية:

أ- إذا لم تقم اللجنة المؤقتة بدعوة الجمعية العمومية للإنعقاد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ إشهار الجمعية.

ب- إذا نقص عدد أعضائها عن عدد المؤسسين.

ج- إذا تبين أن أعمالها أصبحت غير محققة على وجه جدي للأغراض التي أنشئت من أجلها أو إنها عاجزة عن تحقيق هذه الأغراض.

د- إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها.

هـ- إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بتعهداتها المالية.

و- إذا رفضت التفتيش عليها أو قدمت بيانات غير صحيحة بقصد التضييل.



ز- إذا ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي أو لأحكام هذا القانون.

ح- إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية خلال سنتين متتاليتين.

ينشر قرار الحل والتصفية في الجريدة الرسمية، ولخمس من أعضاء الجمعية مجتمعين التظلم من قرار الحل والتصفية خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ نشره، ويجب البت في التظلم بقرار مسبب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ويخطر به المتظلم تبعاً للإجراءات المتبعة.

#### مادة (71)

للووزير بدلاً من حل الجمعية وتصفيتها وتحقيقاً للصالح العام أن يعين بقرار مسبب مجلس إدارة مؤقت يتولى اختصاصات مجلس الإدارة المنتخب من بين أعضاء الجمعية العاملين وذلك لمدة (6) ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة.

#### مادة (72)

##### الحل بقرار من الجمعية العمومية غير العادية

يجوز للجمعية العمومية غير العادية حل الجمعية، على أن يصدر القرار بأغلبية (3/4) ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين من الحاضرين.

#### مادة (73)

لا يجوز للقائمين على شؤون الجمعية بعد صدور قرار الحل أن يتصرفوا في أموالها وممتلكاتها ومستنداتها إلا بقرار من الوزارة وبالتنسيق مع السلطة المحلية يحدد طريقة التصفية وكيفية التصرف في هذه الأموال والممتلكات والمستندات والجهة التي تؤول إليها عند عدم النص على ذلك في النظام الأساسي للجمعية أو

تعذر تنفيذ مانص عليه في هذا النظام.





## مادة (74)

### الدمج

للووزير بدلاً من حل الجمعية وتصفيتها وتحقيقاً للصالح العام أن يدمج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة في أغراضها، على أن يصدر قرار الدمج من الجمعيتين وفقاً للمادة (32) من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام وتعديلاته.

## مادة (75)

يجوز للجمعية العمومية غير العادية اقتراح اندماج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة لها في الأغراض ويعتبر اقتراح الإندماج بمثابة طلب إنضمام توافق عليه الجمعية العمومية غير العادية للجمعية المراد الإندماج فيها وذلك وفقاً للشروط التالية :-

- 1- أن توافق الجمعية الأخرى على هذا الاقتراح.
- 2- أن (¼) ثلاثة أرباع عدد الأعضاء العاملين من الحاضرين.
- 3- أن تشرف الوزارة والسلطة المحلية إشرافاً كاملاً على عملية الاندماج.
- 4- أن يتضمن قرار الإندماج إجراءات التنفيذ وآثاره.

## الباب الثامن

### أحكام ختامية

## مادة (76)

يتم الرجوع للوزارة أو السلطة المحلية في حالة وجود غموض أو تفسير لمواد هذا النظام الأساسي.

## مادة (77)

مالم يرد بشأنه نص يتم الرجوع فيه الى نصوص القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام وتعديلاته.

